البَابُ الثَّانِي

نظرة الإسلام للزيجات المستحدثة

ويأتي في سبعة فصول:

الفصل الأول: الزواج العرفي

الفصل الثاني: زواج المسيار

الفص الثالث: الزواج بنية الطلاق

الفصل الرابع: الزواج المؤقت بحصول الإنجاب

الفصل الخامس: زواج الأصدقاء

الفصل السادس: زواج المصلحة

الفصل السابع: زواج المسفار

obeikandi.com

obeikandl.com

الزواج العرفي

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث

التمهيد: في تعريف الزواج العرفي وصوره

المبحث الأول: أسباب الزواج العرفي ودوافعه

المبحث الثاني: حكم الزواج العرفي وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القول بتحريم الزواج العرفي

المطلب الثاني: القول بصحة هذا الزواج

المبحث الثالث: آثار الزواج العرفي

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

تعريف الزواج العرفي وصوره

مصطلح الزواج العرفي مكون من كلمتين:

١-الزواج

٢-العرفي

أما الزواج فقد سبق بيان معناه في اللغة وتعريفه في الاصطلاح[١].

والعرفي نسبة إلى العرف.

معنى العرف في اللغة:[٢]

العرف والمعروف: ضد المنكر، والعرف والمعروف: هو ما تعارف عليه الناس وشاع بينهم.

وأمر بالعرف: أي بالمعروف، وهو الخير والرفق والإحسان، وفي التنزيل ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

والعرف: ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم.

العرف في الاصطلاح:

عرف الفقهاء العرف بعدة تعريفات منها:

---

(١) يراجع التمهيد بالفصل الأول من الباب الأول.

(٢) لسان العرب - مادة «عرف» مختار الصحاح.

obeikandi.com

١-ما اعتاده الناس من معاملات، واستقرت عليه أمورهم.

٢-ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول.

٣-هو الأمر الذي عرفته النفوس واطمأنت إليه، وتحقق في قرارتها وألفته، مستندة في ذلك إلى استحسان العقل ولم ينكره أصحاب الذوق السليم.

وإذا كان العقلاء لا يتعارفون إلا على الخير المحض والحق المطلق، فإن الشرع الحكيم قد اعتبر تعارفهم على شيء ما وتواطؤهم عليه، نهجا مقبولا وسلوكا مرضيا، ضرورة أنهم لا يجتمعوا على ضلالة لقوله ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**»(١).

أما القبيح من الأقوال والأفعال فإن النفوس المهذبة تأبه، والطباع السليمة ترفضه، فإن تعارف عليه بعض الناس كإتباع الهوى أو تحلل من نقاء الفطرة وتعاليم الشرع، فلا عبرة بتعارفهم، حيث إن طباعهم معكوسة وفطرهم منكوسة، وقلوبهم سقيمة، ونفوسهم وضيعة.

من هنا نخلص إلى أن تسمية هذا النوع من الزواج «بالزواج العرفي» خطأ فاحش، وظلم بين للأعراف والعقلاء، فالحق أن يتسمى بغير هذا فيكون اسمه «الزواج السري» لأنه يتكون في الظلام، وينشأ في الخلوة، ويتم بعيداً عن النور(٢).

أما بالنسبة لتعريف «**الزواج العرفي**» فقد عرفه العلماء بتعريفات مختلفة، لعل أرجحها وأقربها إلى الصواب هو: **عقد نكاح يتم بين رجل وامرأة، مستكملا أركانه وشروطه، منتفيا عنه جميع موانع الصحة، إلا أنه لم يوثق في مستندات رسمية**(٣).

صور الزواج العرفي:

السمة البارزة للزواج العرفي أنه غير موثق في ورقة رسمية، ولذلك فقد خلط كثير من الباحثين بين بعض صور الزواج المختلفة التي تحدث في بعض المجتمعات وبين الزواج

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن _ باب السواد العظم_ ح (٣٩٥٠).

(٢) الزواج العرفي حلال - للدكتور عطية مصطفى محمد حسن - مكتبة

(٣) قريب من هذا التعريف: تعريف الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع - فتاوى في مجلة الدعوة - العدد ١٨٤٣ - ١١ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ ص ٥٦.

العرفي الحقيقي، وفيما يلي نذكر أهم هذه الصور لنصل إلى حقيقية الزواج العرفي.

الصورة الأولى:

أن يتم عقد الزواج بإيجاب وقبول بين طرفين: رجل وامرأة، بدون ولي ولا شهود، ويتم بسرية تامة بينهما، بعيداً عن الأسرة والمجتمع، وقد يثبت في ورقة عرفية، وقد لا يثبت.

الصورة الثانية:

أن يتم عقد الزواج بإيجاب وقبول بين الطرفين، مع حضور شاهدين مستأجرين أو صديقين، ويتم العقد بسرية تامة، بدون علم الولي أو الأسرة، قد يكتب وقد لا يكتب.

وإذا نظرنا إلى هاتين الصورتين للزواج نجد أن العقد فيهما فاقد لأركانه وشروطه أو بعضها، من ولي وشهود وإشهاد، ومن ثم يكون الزواج في هاتين الصورتين باطلا، ولا يكون عرفيا، طبقا لتعريفنا للزواج العرفي السابق بيانه، ولكنه يشبه الزواج العرفي في كونه غير موثق رسمياً، إلا أنه يختلف عنه بعدم استيفاء الأركان والشروط.

الصورة الثالثة:

أن يجري عقد الزواج بإيجاب من ولي المرأة أو من يقوم مقامه، وبقبول من الزوج أو من يقوم مقامه، وبالرضى التام بينهما، مع حضور الشهود، وقد يتم هذا العقد شفهياً، ولا يكتب في أي ورقة، وقد يكتب في ورقة عادية (عرفية) ولا يسجل في وثيقة رسمية لدى الجهة الشرعية المختصة.

فهذه صورة حقيقة للزواج العرفي.

obeikandl.com

المبحث الأول

أسباب الزواج العرفي ودوافعه

انتشر الزواج العرفي بجميع صوره في السنوات الأخيرة في كثير من البلدان الإسلامية، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها:[١]

أولا: الفروق الاجتماعية:

فقد يكون الرجل ذو مركز اجتماعي مرموق أو من أسـرة عريقة، ويرغب في الزواج من خادمته أو موظفة لديه في العمل، أو امرأة من أسـرة مغمورة، ويعلم أن هذا الزواج سـيكون له أثر سيء على مركزه الاجتماعي، فيلجأ إلى الزواج العرفي.

ثانياً: الرغبة في التعدد:

بعـض الرجـال يرغب في التعدد - وهو أمر مباح شـرعا عند الحاجة- إلا أن التعدد غير مرغـوب فيـه في بعض المجتمعـات، بل إن بعض الأنظمة والقوانين فـي بعض الدول تمنع التعـدد، وبعض الأنظمة تُلزم إبلاغ الزوجة الأولـى بالزواج الثاني، وتعطيها الحق في طلب الطلاق في هذه الحالة.

وهذا الرجل يرغب في التعدد، وفي الوقت نفسه يريد الحفاظ على أسرته، ولكي لا يقع في مشكلات أسرية أو عقوبة نظامية فيلجأ إلى الزواج العرفي.

---

(١) يراجع في ذلك: الزواج العرفي لعبد رب النبي الجارصي - ط دار الروضة للنشـر بالقاهرة - ص ٥٤ وما بعدها، الـزواج العرفي لحامد الشـريف - ٩٥٥ - مجلة البحوث الفقهية المعاصـرة - العدد ٣٦ - الزواج العرفي اماهر منصور عبد الرزاق - دار اليقين للنشر والتوزيع - ص ٩٩ .

obeikandl.com

ثالثا: عضل الولي:

أن الولي شـرط في صحة عقد النكاح، فأحياناً يتقدم شـاب لفتاة فيرفضه الولي، وهو ما يعرف شرعا بعضل الولي، سواء كانت أسباب الرفض مقبولة أم لا.

وتكـون النتيجـة أن يتفـق الفتـى والفتـاة على الـزواج في سـرية تامة بعيـداً عن أعين الولي.

رابعاً: أعباء الزواج:

أعباء الزواج من مهر وهدايا وولائم وإعداد منزل الزوجية، أصبح فيها الكثير من العنت والإرهاق لا يقوى عليها كثير من الشباب.

وقـد أصبحـت المغالاة في المهور في بعـض المناطق أو بين بعـض القبائل والعائلات أمـراً شـائعا يباهى به الناس، ويـزدرون من يدعوا إلى التخفيف ويرغب في التيسـير، وقد لا يسـتطيع الرجل تحمل المهر، وقد ترضى المرأة ووليها بالقليل، فلا يسـجلان العقد رسـمياً لاتقاء حديث الناس.

خامساً: التحايل على الأنظمة والقوانين:

يلجأ البعض إلى الزواج العرفي وعدم توثيق العقد هرباً من القوانين والأنظمة المتصلة بالتجنيـد أو للحصـول علـى المعاشـات وأنظمـة الأحـوال الشـخصية وذلك علـى النحو التالي:

١-نظام المعاشات:

نظـم وقوانين التأمينات والمعاشـات في كثيـر من الدول تقرر الحـق للمطلقة أو الأرملة، أو بنات المتوفى في المعاش، واشترطت لحصول أي منهن على هذا المعاش عدم زواجهـا، فـإن تزوجت سـقط حقها في مرتب مورثهـا، الأمر الذي يدفع إلـى التحايل حتى يتحقق الزواج مع الاحتفاظ بنصيبها من الراتب.

obeikandl.com

٢- نظام التجنيد:

توجد في بعض الدول العربية والإسلامية قانون التجنيد الإجباري، فتوجب على الشـاب أن يؤدي الخدمة العسـكرية عند بلوغه سنا معينا، ولا يسـمح له بالزواج بدون تأدية هذه الخدمة، ولكنه يريد أن يعف نفسه، فيلجأ إلى الزواج العرفي.

وفـي بعض قوانين التجنيد يعفى من الخدمة العسـكرية الابـن الأكبر العائل لأمه الأرملـة أو المطلقة، فيلجأ بعض الرجال إلى طلاق زوجته، حتى يتمكن ابنها من اسـتعمال وثيقـة الطلاق في الحصول على الإعفاء من الخدمة العسـكرية، فـإذا تم له ذلك عقد الأب زواجه من جديد على مطلقته زواجا عرفيا حتى لا ينكشف أمرهم.

٣-نظام الأحوال الشخصية:

نُظم وقوانين الأحوال الشـخصية في بعض البلاد العربية والإسـلامية تحدد سـنا معينا للزواج، لا يسمح للفتى والفتاة بالزواج قبل هذا السن، وقد يرغب الطرفان في الزواج قبـل بلوغ أحدهما أو كلاهما السـن المقررة في القانون، فيكـون الطريق أمامهما هو الزواج العرفي.

وبعض قوانين ا لأحوال الشـخصية تمنع التعدد ولا سبيل للرجل لتحقيق غرضه إلا بالزواج العرفي.

obeikandl.com

المبحث الثاني
حكم الزواج العرفي

يطلق الحكم ويراد به أحد أمرين:

الأول: الصفة الشرعية من كون الشيء مطلوب الفعل أو الترك، وبعبارة أخرى بيان مدى مشروعية أمر معين.

الثاني: ويراد به الأثر المترتب عليه بعد وجوده.

فعلى المعنى الأول جرى الخلاف بين العلماء في مشروعية «الزواج العرفي» من حيث الصحة والبطلان أو الجواز والمنع، وذلك عندما يكتمل في الزواج الشروط والأركان، وتنتفي عنه موانع الصحة، إلا أنه لم يسجل في وثيقة رسمية.

ونظراً لأن «الزواج العرفي» مصطلح مستحدث، والتوثيق الرسمي لم يكن معروفاً في العصور السابقة، لذلك نجد أن فقهاء الشريعة الإسلامية المتقدمين لم يتعرضوا لبيان الحكم الشرعي للزواج العرفي.

أما العلماء المعاصرين فقد تفاوتت آرائهم في حكم هذا الزواج على النحو التالي[١]:

١-فريق ذهب إلى القول بأن هذا الزواج محرم ممنوع.

٢- وقال فريق بالصحة.

ونتناول كلاً من هذين القولين في مطلب مستقل.

---

(١) الزواج العرفي - فارس محمد عمران - ط ٢٠٠١ الإسكندرية - ص ٢٦-٤٩ (بتصرف)، الزواج العرفي للجارحي - ص ٤٥-٥٠ (بتصرف) الزواج العرفي للشرقاوي - ص ٢٧-٤٣ (بتصرف).

obeikandl.com

المطلب الأول: القول بتحريم الزواج العرفي

يذهب أصحاب هذا القول إلى أن الزواج العرفي حرام ولا يجوز شرعا، لاسيما في هذا العصر الذي فسدت فيه الذمم وخربت الضمائر، وكثر فيه شهود الزور[١].

وقد علل أصحاب هذا القول على تحريم الزواج العرفي ومنعه بما يأتي:

أولاً: الـزواج العرفـي ممنـوع ومحرم لأنه مـن زواج السـر، يغلب عليه طابـع الكتمان والسرية، فيشبه السفاح وذلك لأمرين:

١-لعـدم توافـر شـاهدين، وهمـا من شـرائط عقد الـزواج، ولـو توفـر الشـاهدان فيكونان مسـتأجرين غالبا أو مـن أصدقاء هذا الرجل والمرأة، وربما يكونـا غير عدلين، ومن ثم يكون هذا الزواج زواجا سرياً محرما.

٢- لعدم وجود الإعلان لهذا الزواج، وذلك يجعله سريا، والزواج السري محرم[٢].

ثانياً: يحرم الزواج العرفي لفقده عنصر التوثيق في وثيقة رسمية، الأمر الذي يترتب عليه مفاسـد كثيرة، من عدم إمكان إثبات عقد الزواج، لأن الشـهود يغابون أو ينسون أو يموتون، ويترتـب على ذلك ضيـاع حقوق الزوجة والأولاد من النسـب والنفقـة والحضانة والإرث وغيرها.

ثالثـاً: لا يجـوز الزواج العرفي لأن ولي الأمر أمر بالتوثيق رسـمياً وألزم به، وطاعة ولي الأمر واجبة، لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩]. ولقـول النبـي ﷺ: «**على المرء المسـلم السـمع والطاعـة فيما أحب وكـره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[٣].

---

(١) من القائلين بهذا الرأي فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر والأستاذ الدكتور/ نصر فريد واصل - مفتي الديار المصرية السابق،، والشيخ/ محمد صفوت نور الدين - الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة.

(٢) بداية المجتهد لابن رشد - ج ٤ ص ٢٣٢.

(٣) صحيح البخاري - ص ١٤٩٧، وصحيح مسلم - ص ٧٦٨ حديث ١٨٣٩.

ولأن الأمر بتوثق العقد من باب السياسة الشرعية، التي هي فعلٌ يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد مما لا يتعارض مع نص شرعي، ولا ريب أن للحاكم سن الأنظمة والقوانين التي تحمي الناس وتحفظ حقوقهم وتصلح بها أحوالهم، وتستقيم بها أمورهم، وكما قال الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه «يحدث للناس من الأقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور»[١] فقد كانت أمور الناس تتم دون توثيق عندما كان الصدق قائماً والإيمان راسخاً في القلوب وينئ الناس بأنفسهم عن الكذب والتحايل وعن التلفيق والتزوير.

كما أن الحاكم قد أصدر عشرات الأنظمة المتصلة بالجوازات، والمرور، والأحوال الشخصية، ونظام الأراضي البور، ونظام المباني، ونظام البطاقات الشخصية، ونظام الزكاة والدخل، ونظام الجمرك، وغيرها كثير، وقد التزم بها الناس حيث لا تستقيم أحوالهم وتنتظم حياتهم إلا بهذه الأنظمة ومن هذه الأنظمة نظام الحكم وقانون المرافعات وقانون الإجراءات الجزئية ونظام المحاماة وغيرها.

المطلب الثاني: القول بصحة الزواج العرفي

يذهب أصحاب هذا القول إلى أن الزواج العرفي المستوفى لأركانه وشروطه غير الموثق رسميا، زواج شرعي صحيح، تترتب عليه أحكام الزواج وآثاره الشرعية، ولا يؤثر عدم التسجيل الرسمي في صحته، مع كون التوثيق الرسمي أولى وأحسن ولا سيما في العصر الحاضر الذي ضاعت فيه الذمم، وفسدت فيه الضمائر[٢].

وعللوا بما يلي:

١-الزواج العرفي صحيح لأنه مكتمل الشروط والأركان من الإيجاب والقبول، وتعيين الزوجين، وخلوهما من الموانع الشرعية، وتوفر الولي والشهود، ووجود الصداق. وهذه حقيقة الزواج الشرعي المتعارف عليه منذ عهد النبي ﷺ إلى عهد قريب، قبل أن يعرف التوثيق الرسمي[٣].

---

(١) الأحكام لابن حزم(٦/ ٢٦٣).

(٢) منهم: الشيخ/ محمد أبو زهرة، الشيخ/ حسنين محمد مخلوف، الشيخ/ صالح بن فوزان، الشيخ/ عبد الله بن سليمان بن منيع.

(٣) مجلة البحوث الفقهية المعاصرة - ص ١٩٥ - العدد ٣٦، ومجلة الدعوة - ص ٥٦ - العدد ١٨٤٣.

٢- أن هذا الزواج لا ينقصه إلا التوثيق رسـمياً، والتوثيق الرسـمي ليس بشـرط ولا ركن في عقد الزواج، والتسجيل الرسمي ما هو إلا توثيق للعقد وليس إنشاء له.

وإن كانت أغلب الأنظمة والقوانين في الكثير من الدول الإسلامية المعاصرة قد نصت على ضرورة الالتزام بالتوثيق الرسـمي لعقد الزواج، حفظاً للحقوق ومنعاً للتجاحد وإنكار الزواج، إلا أن الشـريعة الإسـلامية شـرعت الإشـهاد لهذا الغرض، وجعلت الشهادة شرطا لصحـة عقد الزواج، والقصد من الشـهادة حفـظ الحقوق وإثبات الأنسـاب ومنع التجاحد وحمايـة الصالحيـن مـن اتهامهم بالفجـور عندما يوجـد رجل مع امرأة تحت سـقف واحد وكذلك قطعاً للطريق على الفسـاق والمفسـدين من أن يدعي أي رجل فاسق أن هذه المرأة التي بصحبته زوجته.

والـذي يظهـر أن الرأي القائل بتحريم الزواج العرفـي وبطلانه هو الصحيح الذي يجب المصير إليه والأخذ به لوضوحه وظهور أدلته والعلم عند الله[1].

(١) مجلة الدعوة - ص ٥٦ - العدد ١٨٤٣، زواج المسيار للمطلق - ص ٩١، الزواج العرفي لعمران - ص ٢٠-٢٦، الزواج العرفي للجارحي - ص ٤٨.

obeikandl.com

المبحث الثالث

آثار الزواج العرفي

يرى بعض الباحثين أن الزواج العرفي - بكل صوره وأساليبه - تترتب عليه شرور كثيرة ومفاسد عظيمة منها ما يتعلق بالرجل ومنها ما يتعلق بالمرأة ومنها ما يتعلق بالمجتمع.

ويمكن إيجاز أهم الآثار (السلبية) المترتبة على الزواج العرفي فيما يلي[1]:

١- عدم تحقيق أهداف الزواج وثمراته.

٢- ضياع حقوق الزوجة الشرعية.

٣- يفتح منافذ سوء الظن.

٤- احتمال ضياع الأنساب.

٥- يؤدي إلى إشاعة الفاحشة في المجتمع.

٦- قد يكون سبباً في إقدام المرأة على الإجهاض.

٧- ربما يكون وسيلة لأكل الأموال بالباطل.

٨- ينتج عنه غالباً أطفالٌ مشردين يعيشون على هامش الحياة وتتخطفهم الشياطين وتوقعهم في الكثير من الرذائل من المخدرات والشذوذ والسرقة واقتراف الكثير من الجرائم.

ونتنقل من الإجمال إلى التفصيل.

---

(١) الزواج العرفي لعمران - ص ٢٩ وما بعدها، الزواج العرفي لماهر منصور - ص ١١٥ وما بعدها (بتصرف).

obeikandl.com

أولاً: عدم تحقيق أهداف الزواج

يهـدف الزواج الشـرعي إلى تحقيق أهداف سـامية وثمـرات جليلة، منها: تحقيق السـكن والمـودة والرحمـة الواردة في قوله تعالـى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١]، وبناء أسرة مسلمة، وإيجاد النسل وتكثير الأمة، وتحقيق مباهاة النبي ﷺ وحماية الشرف ومنع ابتـذال الجنس، ووجـود ذرية تعيش في كنف حياة مسـتقرة، وغير ذلك من ألأهداف السـامية والغايات النبيلة[١].

والزواج العرفي لا يحقق شيئاً من تلك الأهداف: فأين السكن والمودة والرحمة؟ وأين بناء الأسرة المسلمة؟

إن الـزواج العرفـي علاقة تورث القلق والاضطراب، لا سـكن فيه ولا مودة ولا رحمة، إنه الزواج الذي لا يفارق صاحبه القلق النفسي والاضطراب القلبي، والخوف من الناس إذا ظهـر واشـتهر، لا يمكن أن يكون هو الزواج الشـرعي الذي امتن اللـه به على عباده، وجعله سـكنا ومودة ورحمة. لا يمكن أن يكون هو الزواج الذي يكوّن الأسـرة، ويحفظ الأنساب، وينشـئ علاقـة المصاهرة بين طوائـف الأمة، لا يمكن أن يكون هو الـزواج الذي رغبت فيه شريعة الإسلام التي أساسها الوضوح والعلانية واتفاق الظاهر مع الباطن.

ثانياً: احتمال ضياع حقوق المرأة

للزوجة على زوجها حقوق شـرعها الإسـلام تكريماً للمرأة، وصيانة لها، وحفاظا على الأعـراض، وجبـراً للخواطـر، ومن هـذه الحقوق: الصـداق، والنفقـة، والمتعـة (في حال الطلاق)، والميراث (في حال وفاة الزوج).

وقد ضمنت الشريعة هذه الحقوق لكل زواج توفرت فيه شروط الصحة وشروط الانعقاد وتوفرت فيه الأركان، لهذا كانت ضرورة وجود الولي والشـهود والإعلان والفحص الطبي والتوثيق من أعظم ما يصون هذه الحقوق[٢].

(١) يراجع تفاصيل ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول.

(٢) الزواج العرفي حلال لعطية مصطفى - ص ٩٤ (بتصرف).

فما هي الوسيلة المثلى في إثبات الحقوق إذا خلي العقد من التوثيق ومن هنا تكون الحقوق عرضة لضياع الحقوق والأنساب، عرضه للجحود والإنكار.

ثالثاً: الزواج العرفي يفتح منافذ سوء الظن

نظراً لصفة السرية التي يتسم بها وعدم الإعلان والإشهار بين الناس، فإنه يفتح منافذ سوء الظن وإثارة الشائعات حول العلاقة بين طرفين لا يعلم الناس حقيقتها، فتنطلق الألسنة بسهام السوء والشك في سلوكهما، وقد يصل الأمر إلى اتهامهما بالزنا.

رابعاً: ضياع الأنساب

من أعظم أهداف الزواج وثمراته وجود النسل الذي يتعين معه المحافظة على الأنساب، حيث يفتخر الأبناء والبنات بانتمائهم إلى آبائهم، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [النحل: ٧٢] وقال تعالى: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥] لأن الزواج العرفي يؤدي إلى ضياع الأنساب، ذلك أن بعض الرجال إذا قضى وطرة من المرأة فرَّ وتركها تتقلب مع أولادها وتعاني من التيه والضياع والتشرد والمرارة وتظل هي وأولادها يعيشون في الفقر والعوز وهذا مشاهد في بلاد كثيرة.

وهنا تلجأ الزوجة بعد الولادة إلى المحكمة لرفع دعوى إثبات نسب المولود لأبيه، وغالباً ينكر الرجل زواجه من هذه المرأة، وبالتالي ينكر نسب المولود إليه[1].

(١) ولعل من أشهر القضايا في السنوات الأخيرة القضية التي رفعتها مهندسة الديكور المصرية «هند الحناوي» على الممثل المصري «أحمد الفشاوي» حيث ادعت زواجها عرفيا من الممثل المذكور وأنجبت منه بنتاً، فأنكر زواجه منها - سيما مع اختفاء ورقة الزواج العرفية - وأنكر كذلك نسب المولودة إليه، وتداولت الدعوى أما المحاكم على مدى أكثر من عامين، وأخيراً قضت المحكمة بثبوت نسب ا لإبنة إلى الممثل المذكور. (الحكم الصادر بجلسة ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦/ من محكمة استئناف القاهرة - الدائرة ١٠٠ أحوال شخصية - في الاستئنافين ١٣٨٦، ١٦٠٥ لسنة...).

خامساً: إشاعة الفاحشة في المجتمع

مما لا ريب فيه أن الزواج العرفي قد يؤدي إلى إشـاعة الفاحشـة في المجتمع، لأن هذا الزواج السـري لا يأوي فيه هؤلاء إلى سـكن ولا يظهرون في المجتمع إنما يبحثون عن أي موقع يقضون فيه وطرهم.

ثم إن الشباب عند ما يرون أن الزواج العرفي يتيح لهم إشباع الغريزة بسهولة ويسر دون أن يتحملوا أي أعباء مالية تذكر، فإنه سـيحجمون عن التفكير في الزواج الشـرعي (الموثق) نظراً لتكاليفه المرهقة.

كمـا أن الراغب في هذا الأسـلوب من الـزواج يأت إلى مجمع نسـائي فيختارا واحدة، وقد يعيش معها أياماً أو أسابيع ثم يتخلى عنها، فتعود إلى ما كانت عليه لتنتظر شخصاً دون أن تقيم وزن للعدة أو لبراءة الرحم وفي هذا من الشـر والفسـاد واختلاط الأنسـاب وتفشي الأمراض ما الله به عليم، وهو ما سيؤدي إلى إشاعة الفاحشة في المجتمع، وتفشي الدعارة تحت مسمى الزواج العرفي.

سادساً: الإجهاض

كثيراً ما يحدث الإجهاض نتيجة الزواج العرفي، لأن الرجل غالباً لا يريد الإنجاب حتى لا يتحمل مسؤولية الأولاد وأعباء تربيتهم، فإذا علم أن المرأة حامل قام بتمزيق ورقة الزواج العرفيـة وولـى مدبراً ولم يعقب، تاركاً هذه المسـكينة وحدها تواجـه مصيرها فلا تجد حلاً لهذه المعضلة إلا بالتخلص من الحمل بالإجهاض.

ولا ريب أن الإجهاض جريمة كبرى ومصيبة عظمى يُرتكب فيها قتل النفس البريئة بغير جرم ارتكبته أو أثم اقترفته ولأن أبويها لم يلتقيا على عقد صحيح موثق[1].

(١) الزواج العرفي حلال - لعطية مصطفى - ص ٨٧.

سابعاً: أكل أموال الناس بالباطل

بيّنا فيما سبق أن من أسباب الإقدام على الزواج العرفي هو التحايل على أنظمة وقوانين المعاشات والتأمينات، إذ أن الأرملة أو بنت المُتوفى التي تحصل على معاش ينقطع عنها هذا المال في حالة زواجها، فتلجأ إلى الزواج العرفي حتى يبقى لها.

ومما لا ريب فيه أن هذه المرأة ترتكب إثما كبيراً، فهي فضلا عن مخالفتها لولي الأمر الذي أمر بتوثيق عقد الزواج، تأخذ مالاً ليس من حقها، فهذا القدر من المال الذي تأخذه من خزينة الدولة بغير حق، يجب أن يتحول إلى المحتاجين والمستحقين له.

واستمرار المرأة في صرف المعاش في هذه الحالة يعد من قبيل أكل أموال الناس بالباطل المنهي عنه شرعاً.

وصفوة القول: أن الزواج العرفي باب يؤدي إلى فساد عريض وشر مستطير، حيث تترتب عليه آثار ونتائج خطيرة بينا أهمها فيما سبق، وما خفي كان أعظم.

نسأل الله تعالى أن يحفظ شبابنا وبناتنا من هذه الشرور والآثام، ويهديهم سبل السلام.

obeikandl.com